قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠١ ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الطعن رقم ١٣٥٠٧ لسنة ٤٨ق. عليا الصادر فى ٢٠٠٩/٢/١ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

ترد أقدمية السيد/ أحمد محمد سمير إبراهيم - وكيل النيابة الإدارية من الفئة الممتازة فى وظيفة معاون نيابة إدارية إلى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠١ فى ٢٠٠١/١٢/٢٣ ، على أن يكون ترتيبه فى تلك الوظيفة تاليًا للأستاذة/ هدى أسامة أحمد سعيد ثابت ، وسابقًا للسيد/ طارق محمد محمد السيد الخطيب - وكيلا النيابة الإدارية من الفئة الممتازة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٨ يونية سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك